The 56th Pugwash Conference on Science and World Affairs

A Region in Transition: Peace and Reform in the Middle East
11-15 November 2006, Cairo, Egypt

Report on WG1: Nuclear Non proliferation and Nuclear Disarmament

Co-Conveners: Francesco Calogero and Sergey Batsanov
Rapporteur: Bob van der Zwaan

مؤتمر الباجواش السادس والخمسون للعلوم والشؤون الدولية

إقليم في طور التحول: السلام والإصلاح في الشرق الأوسط
15-11 نوفمبر/تشرين الثّاني 2006، القاهرة، مصر

تقرير مجموعة العمل الأولى: منع انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي

إدارة الجلسات: رانسسكو كالوجيرو Francesco Calogero و سيرجي باتسنوف Sergey Batsanov
المقرر: بوب فان دير زوان Bob van der Zwaan

من الناحية العملية كان هناك قلق لدى الجميع بشأن نظام منع انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح على مستوى العالم، فهذا النظام يمر الآن بوضع بالغ السوء، ويواجه أخطر أزمة منذ نهاية الحرب الباردة، إن لم يكن منذ بداية العصر النووي. وقد مُنِيَ مؤتمر المراجعة لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية (NPT) في 2005 بفشل ذريع وكان ما تم إنجازه من تقدم ضئيلا أو معدوما فيما يتعلق بالأبعاد المتعددة لعملية الحدّ من الأسلحة النووية على مستوى العالم. وقد كان هناك تعبير عن القلق بصفة خاصة حول حقيقة أن فكرة اللجوء إلى خيار امتلاك السلاح النووي قد عادت من جديد تراود الدول أو على الأقل بعض الدول غير المالكة للسلاح النووي.

ومع ذلك ففي تقدير البعض أنه مازالت هناك فرص للعودة إلى إحياء عملية منع انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي أفقيا ورأسيا. ومن بين الفرص المتوفرة بشكل خاص تلك المفاوضات الجارية بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية (FMCT). وكانت هناك وجهة نظر بأن بعض الدول - على الأقل ممن صادقوا على المعاهدة الشاملة لوقف التجارب النووية (CTBT) - يمكنهم أن يتقدموا خطوة أخرى بإعلانهم من جانب واحد سريان هذه المعاهدة بالنسبة لهم على أساس فردي، وهم بذلك يُلزمون أنفسهم بأن يتصرفوا كما لو أن المعاهدة دخلت حيّز التنفيذ، وبأن يعملوا طبقا لكل ما تفرضه المعاهدة من التزامات. وقد جرى التأكيد أيضا على ضرورة المضيّ قُدُما بهمة ونشاط في التحضير بعناية لمؤتمر المراجعة القادم لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية (NPT) في 2010 والحرص على الوصول به إلى نتائج ناجحة.

وقد عاود المجتمعون التذكير بأن الولايات المتحدة وروسيا، وهما من غير شك أكبر المالكين للأسلحة النووية حتى الآن، يجب عليهم أن يتحركوا لقيادة عملية نزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية. ومن بين التدابير المقترحة لتجديد عملية نزع السلاح النووي، وجهة نظر تم عرضها تتلخص في ضرورة أن تقوم الولايات المتحدة وروسيا، كأولوية أولى، بالتخلي عن وضع أسلحتهما النووية في حالة الاستنفار القصوى، وإلغاء خيار إطلاق الصواريخ فور تلقّيها الإنذار كجزء من استراتيجياتهما العسكرية النووية، وتنفيذ خطة على التوازي لتخفيض درجة الاستعداد القتالي لقواتهما الاستراتيجية، والإعلان عن الالتزام بعدم البدء باستخدام الأسلحة النووية، ومعهما كل الدول النووية الأخرى التي لم تعلن عن التزامها بعد. وقد جرى توجيه نداءات للولايات المتحدة وروسيا للبدء فورا بالتفاوض بشأن معاهدة جديدة لخفض الأسلحة الاستراتيجية سوف تساعد بشكل ملحوظ في الحد من انتشار الأسلحة النووية. على أية حال، كانت هناك أيضا تعليقات مؤداها أنه في الأوضاع السياسية الجغرافية الحالية فإن العودة

ببساطة إلى شكل وأجندة حوار القوى العظمى في السبعينات والثمانينات غير ممكنة، وأن التطوّرات السلبية الأخيرة في مجال أمن الفضاء الخارجي سوف تزيد من تعقيد الجهود الرامية إلى خفض الأعداد الكبيرة من أسلحتهم النووية.

وتمت الإشارة إلى أنه، في غضون ذلك، يجب على جميع الدول الأخرى الحائزة للسلاح النووي أن تتصدى لمسألة امتلاك الأسلحة النووية الاستراتيجية وغير الاستراتيجية. ولا شك أن استكمال سحب الأسلحة النووية الأمريكية المنتشرة في أوروبا، والحد من الأسلحة النووية التكتيكية في روسيا، يمكن أن يشكل خطوات متدرجة مهمة نحو تدابير أكثر شمولاً وأكثر فعالية لنزع السلاح النووي. أما بالنسبة للمناقشة الدائرة في المملكة المتحدة بشأن الخيارات المقبلة في ضوء الخروج المتوقع من الخدمة لنظام ترايدنت Trident الحالي، فيمكن اعتبارها فرصة مناسبة لزيادة الوعي العام حول لاإنسانية الأسلحة النووية، والنظر في إمكانية تكيف قوة نووية مثل المملكة المتحدة مع المتطلبات والتهديدات الأمنية الجديدة، عن طريق تقليل اعتمادها على الأسلحة النووية أو حتى التخلص منها نهائيا، وبذلك تُقدِّم المملكة المتحدة مثالا يُحتذَى للدول الأخرى الحائزة للسلاح النووي.

وتناولت مجموعة العمل تلك التهديدات المحتملة من قِبل العناصر غير الحكومية، بأن لا يكتفوا بمجرد الرغبة في تدمير مدينة كبرى في العالم، بل أن يصبح في إمكانهم بسهولة تنفيذ ذلك فعلاً عن طريق تصنيع وسيلة تفجير نووية بدائية إذا ما تمكنوا من حيازة كمية كافية من المواد الانشطارية، وبخاصة اليورانيوم. وحتى يمكن منع الجماعات الإرهابية من تفجير مثل هذه الوسيلة النووية في المستقبل القريب، أو كبديل عن ذلك، تفجير قنبلة إشعاعية، فلابد من التشديد على عدم تمكينهم من الوصول إلى أي مواد انشطارية أو إشعاعية. ومن هنا تبرز الحاجة الملحّة لضمان أن تكون جميع هذه المواد تحت التحكم والسيطرة الفعالة على أساس عالمي، وكذلك التخلص في أسرع وقت ممكن من أكبر كمية من اليورانيوم عالي التخصيب، ووقف استخدام اليورانيوم عالي التخصيب في البحوث والمفاعلات النووية البحرية.

وناقشت مجموعة العمل الصفقة النووية الأخيرة بين الولايات المتحدة والهند التي تُعتبَر تحولا أساسيا في العلاقة بين البلدين، وإذا ما كانت تمثل تحديا لنظام نزع السلاح النووي ومنع الانتشار، وأثرها في دفع دول أخرى إلى المضي قدما في محاولاتها لإنتاج المواد النووية الحساسة وحيازة الأسلحة النووية. ومع ذلك فقد لوحظ أن الهند، سواء عقدت هذه الصفقة أم لم تعقدها، كانت على الأرجح ستشرع في إنتاج مواد انشطارية بغرض استخدامها في صناعة الأسلحة. ويمكن أيضا إبراز النواحي الإيجابية للصفقة النووية بين الولايات المتحدة والهند، في أن المحطات النووية المدنية في الهند والتي تشكل حوالي ثلثي إجمالي عدد المنشآت النووية، سوف تخضع لنظام الضمانات الدولية الذي تشرف عليه الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ومن الملاحظ أن الدول قد تختلف آراؤها حول ما إذا كانت إيران على مدى العقدين الماضيين قد فشلت فقط في أن تتجاوب بصورة كاملة مع اتفاقيات الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أو أنها فشلت بشكل أوسع في تنفيذ التزاماتها بموجب معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وبذلك ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي إيجاد حل عادل ودائم يستند على استمرار التزام إيران بالمعاهدة والامتثال لها. وأكد عدد من المشاركين بأن العقوبات المحتملة الناجمة عن هذه الإخفاقات يجب أن تكون متناسبة مع درجة الانتهاكات، كذلك يجب الاستمرار في تطبيقها وبطريقة تخلو من أي تمييز. كما تم التأكيد على الحاجة إلى تجنب اتخاذ قرارات يمكن أن تقوّض مصداقية الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وتناول الحديث الحالة الأمنية المعقدة في المنطقة، بما في ذلك افتراض أن إسرائيل تمتلك أسلحة نووية. وبينما لم يشكك أحد في حق إيران الثابت في القيام بأنشطة نووية سلمية، فإن عددا من المشاركين دعا إلى البدء فورا في مفاوضات بشأن ما تبديه جميع الأطراف المعنية من مخاوف. وقد تبنَّى عدد من المشاركين رأياً بأنه ينبغي دفع إيران إلى أن تعلّق الأنشطة الحساسة المرتبطة بدورة الوقود مثل تخصيب اليورانيوم بصفة مؤقتة، وأن تصادق على البروتوكول الإضافي، وأن تتجاوب مع ما يترتب عليه من عمليات التفتيش، وأن تُبدي التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفى نفس الوقت، أعرب البعض عن رأي مفاده أن الإصرار على ضرورة تعليق أنشطه تخصيب اليورانيوم كشرط مسبق للمفاوضات يمكن أن يؤدي إلى ضياع للوقت، ولكن المقاربة الأكثر فعالية يمكن أن تتحقق بموافقة إيران على عدم التوسع بأى شكل من الأشكال طوال فترة المفاوضات في أنشطتها النووية الحالية، وأن تكفل إمكانية التحقق من تجميد هذه الأنشطة بواسطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي أي حال، فمن المهم تشجيع بناء الثقة المتبادلة في المنطقة، وتجنب أي عمل من شأنه زعزعة الاستقرار وتعقيد عملية البحث عن حلول قصيرة الأمد أو طويلة الأمد، بما في ذلك لغة الخطاب المثيرة التي قد تستفز المشاعر.

وقد اتفق عدد من المشاركين على الرأي القائل بأن التجربة النووية الأخيرة لكوريا الشمالية تشكل نكسة خطيرة للجهود العالمية لمنع الانتشار النووي. ومع ذلك، فمن المعتقد أن مجرد استئناف المفاوضات في إطار مجموعة الدول الست ليس فقط ضروريا، بل إنه يمكن أن يوجِد أساسا للخروج من المأزق الحالي بين حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والأعضاء الآخرين في مجموعة الدول الست. كما أنه لا بد من الاعتراف بأن كوريا الشمالية تواجه عدة تهديدات أمنية، منها على سبيل المثال لا الحصر عدم وجود اتفاق سلام رسمي مع الولايات

المتحدة، وأن السياسة الخارجية والاستراتيجية النووية للولايات المتحدة لا تسهم في الوصول إلى حل للمأزق الحالي، أو السماح بإقامة نوع من التعايش السلمي المستديم بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والولايات المتحدة. إن كوريا الشمالية ينبغي إعطاؤها الثقة بأن بقاءها ليس بأي حال تحت التهديد، كما يجب توفير ضمانات أمنية كافية لها لهذا الغرض، وخصوصا من الولايات المتحدة. وفي هذا السياق طُرحت فكرة أن استعادة الدروس المستفادة من حل أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962 قد تعود بالفائدة والنفع. فلابد من الالتزام بجعل شبه الجزيرة الكورية منطقة خالية من الأسلحة النووية، ويجب أن توافق كوريا الشمالية على التخلي إلى الأبد عن امتلاك الأسلحة النووية وإتاحة وسائل التحقق من ذلك، وأن تعود للانضمام إلى المعاهدة والبروتوكول الإضافي في مقابل تقديم الضمانات الأمنية الملائمة كما تراها.

وقد تمت الإشارة إلى أن الاستخدام المدني للطاقة النووية لا يزال يتعرض إلى عقبات شديدة من جرّاء المشاكل المرتبطة بالنفايات المشعة وانتشار الأسلحة النووية وحوادث المفاعلات النووية، كما أنه يواجه في كثير من الدول ظروفا غير مواتية تتعلق بالجدوى الاقتصادية، ورفض الجمهور لها. وبينما لا يُنتظر من الطاقة النووية أن تقدم حلا ناجعا لمشكلة تغير المناخ، نراها تكتسب اهتماما متزايدا باعتبارها قادرة على المساهمة في التخفيف من هذه التحديات، مع استمرار الاستفادة منها لتأمين المصادر الوطنية للطاقة وتجنب تلوث الهواء في المنطقة. إن الاهتمام المتزايد والمتجدد باستخدام الطاقة النووية لإنتاج الكهرباء وإعلان العديد من الدول عن اعتزامها توسيع أو بدء إنتاج الكهرباء النووية، يستدعي مزيدا من الشفافية وعدم التحيز في عملية تدويل كل من النهاية الأمامية والنهاية الخلفية لدورة الوقود النووي، مع التأكيد مجددا على الحد من المخاطر. وقد اقترح البعض أنه في هذا الإطار ينبغي تعزيز دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتتمكن من تقديم المشورة والإرشاد المتواصل للجهات التنظيمية الوطنية، كما ينبغي وضع نظام عالمي للتفتيش تلتزم به كل الدول. إن هناك حاجة ماسة إلى نظام نووي جديد ومقاربات مبتكرة، مصمَّمة لتأخذ في الاعتبار كل الأبعاد التقنية والسياسية والمؤسسية والقانونية لكل ما يتعلق بدورة الوقود النووي، وتهدف بشكل خاص إلى تقليل المخاطر المترتبة على الانتشار النووي والعمليات الإرهابية النووية.

وفي حين أنه قد يكون من الصعب إثبات وجود علاقة مباشرة وجوهرية بين عدم إحراز تقدم في الجهود العالمية لنزع السلاح النووي من ناحية، وانتشار الأسلحة النووية من ناحية أخرى، فإن التقليل من جدوى امتلاك الأسلحة النووية قد يكون حافزا لمضاعفة الجهود العالمية الرامية إلى منع انتشار الأسلحة النووية. وبالعكس، فأي زيادة في قيمة وأهمية دولة مالكة للأسلحة النووية كنتيجة مرتبطة بامتلاكها للسلاح النووي، قد يحفز دولا أخرى للانخراط في برامج انتشار الأسلحة النووية. وقد كرر عدد من المشاركين مجدَّدا - انطلاقا من اقتناعهم بأن العالم سيكون أكثر أمنا بدون الوجود المستمر للأسلحة النووية، وأن وجود أعداد هائلة من هذه الأسلحة اليوم في الترسانات العسكرية لعدد من الدول، ما زال يفرض تهديدا غير مقبول لبقاء البشرية - إنه يجب على جميع الدول المالكة للأسلحة النووية أن تبادر بالتخطيط لتحقيق الأمن بدون هذه الأسلحة، وأن تتجه إلى تحريمها من خلال مجموعة كبيرة من التدابير المشتركة بأسلوب عملي متدرج.